خبراء : دعم المشتقات النفطية يلتهم الجزء الأكبر من عائدات الدولة

الثورة تقرير /أحمد الطيار

قال خبراء اقتصاد : إن استمرار دعم المشتقات النفطية في اليمن يسبب تشوها للاقتصاد الوطني ويؤثر سلبيا على الاستثمار والإنتاج الصناعي والزراعي على حد سواء .

وبين الخبير الاقتصادي الدكتور محمد الصبري في تصريح خاص لـ "الثورة " إن الدعم يستنزف أكثر من 700 مليار ريال سنويا ويستحوذ على 30% من الميزانية كل عام وهو ما جعل المانحين الدوليين وبنوك التمويل الدولية تنظر لهذا الدعم على انه جزء من سلسلة فساد منظم يستفيد منها الأغنياء فقط.

مؤكدا أن الاقتصاد الوطني يعاني بشدة جراء هذا الدعم فالموارد التي كانت تقوم الدولة بتغطية نفقات الدعم منها باتت شحيحة وهو ما سيقود إلى انهيار الدولة وفشلها تماما أن لم تتدارك هذا الملف المثير وتوجه اقتصادها توجيها سليما ضمن مسار يبعث على الأمل والخروج من عنق الزجاجة.

ولا يقتصر الأمر بالدعوة لرفع الدعم عند خبراء الاقتصاد فرجال المال والأعمال أكدوا أن على الدولة رفع الدعم من منطلق المصلحة العامة فهذه تقتضي رفع الدعم عن المشتقات النفطية لمصلحة المواطن والمجتمع، باعتبار أن بقاء الدعم لا يخدم إلا بعض المنتفعين وهم قلة.

خسائر

رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى اليمن خالد صقر أشار إلى أن رفع الأسعار، ولو بنسبة بسيطة، لخفض الدعم المعمّم ما بين 10 و15 %، من شأنه تحقيق وفورات يمكن أن تحدث فارقاً كبيراً في عجز موازنة الدولة.

وأضاف في بيان :يمكن أن تستخدم الحكومة هذه الوفورات لزيادة متوسط الإعانات الشهرية التي تصرفها للأسر الفقيرة من صندوق الرعاية الاجتماعية بنسبة 50 %، ما سيشكل خطوة إيجابية إذ تصل هذه الإعانات إلى نحو ثلث الأسر، ولكن المبالغ المدفوعة ضئيلة جداً وتبلغ نحو 17 دولاراً شهرياً، ولذلك يجب أن تستمر مساهمة هذا الجهد الإصلاحي في تقديم مزيد من التحويلات النقدية والخدمات للفقراء.

تكلفة

حسب تقديرات مؤكدة تبلغ كلفة الدعم في اليمن نحو 10 ملايين دولار يومياً، أي 8 %من إجمالي الناتج المحلي، ما يحد بشدة من النفقات الموجّهة لتخفيف حدة الفقر والبطالة. ويشجع الانخفاض المتناهي لأسعار الديزل على ضخ المياه بشكل مفرط بواسطة المحركات، وبالتالي يساهم في الاستنزاف السريع لموارد المياه الشحيحة جداً.

ونفذت الحكومة العام الماضي خطوة مهمة على طريق إصلاح نظام دعم الطاقة، إذ كان ليتر الديزل يباع للمستهلكين بـ100 ريال (0.46 دولار) ولقطاع الكهرباء بـ40 ريالاً، بينما كانت كلفة استيراده نحو 200 ريال. ووحدت الحكومة السعر عند 100 ريال، مع تعويض شركات الكهرباء لتجنّب حدوث زيادة في أسعارها، ولم يؤد ذلك إلى خفض الإنفاق العام على دعم الديزل، ولكنه ساهم في الحد من التهريب والفساد. وتفتقر الحكومة اليمنية إلى الموارد المالية الكافية لتلبية هذه الحاجات، إذ يستحوذ دعم الطاقة وفاتورة أجور القطاع العام على الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية المحدودة أصلاً.

يُذكر أن دعم الطاقة يضرّ بفرص العمل، إذ يعتبر من الأسباب الرئيسة للعجز الكبير في الموازنة الذي يقدر بما بين 8%-7من إجمالي الناتج المحلي، ما يعرقل خلق فرص عمل في القطاع الخاص، لأن الحكومة تضّطر إلى الاقتراض من المصارف ومصادر خاصة لتمويل العجز.

الاستفادة

مدير مكتب البنك الدولي في اليمن وائل زقّوت قال في بيان قبل شهر أن «الحكومة اليمنية تنفق نحو ملياري دولار سنوياً على دعم الديزل .

وتقول مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي ومراكز بحثية إن قلة من الناس يستفيدون من هذا الدعم. واعتبروا أن الحكومة ستوفر، في حال أعادت تخصيص الأموال التي تنفق على دعم الديزل، نحو 10 مليارات دولار خلال خمس سنوات، ما سيمكنها من تمهيد طرق للقرى، وتوفير مياه الشفة للمدارس والعيادات الصحية، إضافة إلى بناء محطات كهرباء، ومضاعفة المساعدات المقدمة إلى نحو 1.5 مليون أسرة فقيرة والتي يوفرها صندوق الرعاية الاجتماعية، وتمويل المتبقي من نظام الطرق السريعة.

وأضاف زقوت : قد يتوافر للحكومة بعض المال أيضاً تخصصه للمدن الرئيسة لتمهيد طرقها وتحسين شبكة المياه وبناء مدارس ومستشفيات جيدة، ما قد يخلق فرص عمل لآلاف المواطنين، وقد يبدأ بعضهم بإنشاء مشاريع تجارية ما يخلق مزيداً من الوظائف». ولفت إلى مشروع الطرق لألف قرية يمنية، الذي يتوقّع أن تبلغ كلفته نحو بليون دولار، ويتضمن شق طريق سريع لربط عدن وتعز وصنعاء وعمران وصعدة، إذ تم تأمين جزء من التمويل من المملكة العربية السعودية والبنك الدولي.

الواردات

وتبين أرقام إحصائية رسمية أن قيمة الواردات اليمنية من المشتقات النفطية تتجاوز في العام 3 مليارات دولار ويقول البنك المركزي اليمني أن الجزء الأكبر من قيمة صادرات النفط الخام تستخدم لشراء المشتقات النفطية من الخارج وتوفيرها للاستهلاك المحلي عبر شركة مصافي عدن .

ويشير البنك المركزي إلى ان صادرات النفط اليمنية تأثرت بشدة جراء توقف ضخ نفط مأرب نتيجة الأعمال التخريبية التي تعرض لها الأنبوب الذي تتم عبره عملية الضخ، من وقت لآخر، مما أضطر الحكومة إلى تغطية النقص من خلال الاستيراد، وهو ما رفع حجم المبلغ الذي قام البنك المركزي بتغطيته لشراء هذه المشتقات.

وحسب البنك المركزي سجلت إيرادات اليمن من صادرات النفط انخفاضاً حاداً غير مسبوق إلى 44.17 مليون دولار في نهاية مارس الماضي، بانخفاض 80 % عن الفترة المقابلة من العام الماضي.

وأعلن البنك المركزي أن اليمن خسر خلال الربع الأول من العام الجاري 2014، نحو 3.3 ملايين برميل من النفط، جراء التفجيرات المستمرة التي تطال أنابيب النفط على يد المخربين والجماعات الإرهابية ، وهو ما تسبب في تراجع عائدات الدولة من الصادرات النفطية.

ويقول البنك أنه اضطر لدفع فاتورة الاستيراد للمشتقات النفطية بقيمة 975 مليون دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري لتعويض الفاقد في الإنتاج المحلي.

ويقول خبراء إن واردات اليمن من مادة الديزل وبعض المشتقات النفطية ، تلتهم الجزء الأكبر من عائدات الحكومة من قيمة صادرات النفط الخام حيث بلغ إجمالي قيمة هذه الواردات من المشتقات النفطية نحو 885 مليون دولار خلال الثلث الأول من هذا العام، وذلك لتغطية نقص الكمية المخصصة للاستهلاك المحلي.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية تتراجع إلى 48,5 مليار دولار

الثورة تقرير /حسن شرف الدين

كشف تقرير حديث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية وفي مقدمتها اليمن شهدت تراجعا بنسبة 9 % من 53.5 مليار دولار عام 2012 إلى 48.5 مليار دولار عام 2013، لتمثل ما نسبته 3.3 % من الإجمالي العالمي البالغ 1.45 تريليون دولار، و6.2 % من إجمالي الدول النامية البالغ 778 مليار دولار.

وأوضحت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) في التقرير السنوي الـ29 لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2014، والذي أطلقته من مقرها في دولة الكويت، تركز الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية خلال العام 2013 في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 40 % من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، وتصدرت الإمارات مجموعة الدول العربية في هذا المجال بقيمة 10.5 مليارات دولار وبحصة 21.6 %، تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 9.3 مليارات دولار وبحصة 19.2 %، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5.6 مليار دولار وبنسبة 11.5 % من الإجمالي العربي، ثم حل المغرب رابعا بقيمة 3.4 مليارات دولار وبحصة 6.9 %، ثم السودان في المركز الخامس بقيمة 3.1 مليارات وبنسبة 6.4%.

وأشارت (ضمان)، وهي منظمة عربية دولية تضم في عضويتها جميع الدول العربية، إلى أنه ومن واقع احصاءات الاونكتاد توجد 92 دولة عربية وأجنبية لديها تدفقات استثمارية سنوية بلغ مجموعها خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2012 أكثر من 300 مليار دولار. وضمت قائمة أهم الدول المستثمرة حسب الترتيب كلاً من فرنسا والكويت والولايات المتحدة والإمارات والمملكة المتحدة والسعودية واليابان وهولندا والصين والمانيا بقيمة إجمالية بلغت 211.5 مليار دولار وبنسبة تزيد عن 70 % من الإجمالي. كما حلت ايطاليا والبحرين واسبانيا وقطر وسويسرا وكندا والأردن واستراليا ولبنان وبلجيكا ضمن قائمة أهم 20 دولة مستثمرة في المنطقة خلال الفترة بقيمة 58 مليار دولار وبنسبة 19.3 % لتشكل القائمتين نحو 90 % من إجمالي الاستثمارات في المنطقة خلال الفترة.

كما أشار التقرير إلى أن أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية شهدت ارتفاعا من 717.7 مليار دولار عام 2012 بمعدل 7 % لتبلغ 766.9 مليار دولار عام 2013، ومثلت الأرصدة الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3% من الإجمالي العالمي البالغ 25.5 تريليون دولار.

وشأنها شأن التدفقات تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول إذ استحوذت كل من الإمارات والسعودية على 41 %.حيث تصدرت السعودية مجموعة الدول العربية بقيمة 208.3 مليارات دولار وبحصة 27.2 %، ثم تلتها الإمارات في المركز الثاني بقيمة 105.5 مليارات دولار وبحصة 13.8 %، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 85 مليار دولار وبنسبة 11.1 % من الاجمالي العربي، ثم حل لبنان رابعا بقيمة 55.6 مليارات دولار وبحصة 7.3 %، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة50.3 مليار وبنسبة 6.6 %.

وقد كشفت البيانات عن وجود 114 دولة عربية وأجنبية لديها أرصدة استثمارية في الدول العربية بلغ مجموعها التراكمي بنهاية عام 2012 نحو 229 مليار دولار. وضمت قائمة أهم الدول المستثمرة في المنطقة على التوالي كلاً من الولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا وسويسرا والمملكة المتحدة والكويت والسعودية وهولندا والإمارات وقطر بقيمة إجمالية بلغت 153 مليار دولار وبنسبة تزيد عن 67 % من الإجمالي. كما حلت تشيلي والمانيا والهند والصين والأردن وليبيا ونيجيريا واستراليا وكوريا الجنوبية والبحرين ضمن قائمة أهم 20 دولة مستثمرة في المنطقة خلال الفترة بقيمة 43 مليار دولار وبنسبة 18.8 % لتشكل القائمتين نحو 85.8 % من إجمالي أرصدة الاستثمارات في المنطقة بنهاية عام 2012.

وفي المقابل شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية ارتفاعا كبيرا بنسبة 62 % من 18.2 مليار دولار عام 2012 إلى 29.5 مليار دولار عام 2013.ومثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربية ما نسبته 2.1 % من الإجمالي العالمي البالغ 1.4 تريليون دولار، و 6.5 % من إجمالي الدول النامية البالغ 454 مليار دولار.

ومثلت دول الخليج المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 95% لعام 2013، حيث تصدرت الكويت قائمة الدول العربية المصدرة بقيمة 8.4 مليارات دولار وبحصة بلغت 28.4 % تلتها قطر بقيمة 8 مليارات وبحصة 27.2 % ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 4.9 مليارات وبحصة 16.8% ثم الإمارات في المركز الرابع بقيمة 2.9 مليار وبحصة 9.9% ثم سلطنة عمان في المرتبة الخامسة بقيمة 1.4 مليار وبحصة 4.7% ثم البحرين في المرتبة السادسة بقيمة 1.1 مليار دولار وبحصة 3.6 %.

اما على صعيد ارصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد بلغت 231.6 مليار دولار بنهاية عام 2013. ومثلت أرصدة الاستثمارات الصادرة من الدول العربية أقل من 1 % من الإجمالي العالمي البالغ 25.5 تريليون دولار.

وقد ساهمت دول الخليج الست إضافة الى ليبيا ومصر ولبنان بنحو 96.3 % من إجمالي الارصدة الصادرة من المنطقة حيث تصدرت الامارات بقيمة 63.2 مليار دولار وبحصة بلغت 27.3% تلتها الكويت بقيمة 40.2 مليار وبحصة 17.4 % ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 39.3 مليار وبحصة 17 % ثم قطر في المركز الرابع بقيمة 28.4 مليار وبحصة 12.3 % ثم ليبيا في المرتبة الخامسة بقيمة 19.4 مليار وبحصة 8.4 % ثم البحرين في المرتبة السادسة بقيمة 10.8 مليارات دولار وبحصة 4.6 %.

استناداً –حسب التقرير- الى قاعدة بيانات الاونكتاد الخاصة بالتوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في دول العالم قدرت المؤسسة الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2012 بما يزيد عن 103 مليارات دولار.

وحسب الدول المستقبلة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2012 فقد استحوذت السعودية والامارات على نحو 74% من اجمالي الاستثمارات خلال الفترة حيث تصدرت السعودية بقيمة 45.7 مليار دولار وبنسبة 44% من الاجمالي تلتها الامارات في المرتبة الثانية بقيمة 31.1 مليار دولار وبحصة 30%.أما على صعيد بقية الدول فقد حلت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 9.7 مليارات دولار وبحصة 9.4% ثم المغرب في المرتبة الرابعة بقيمة 4.7 مليارات دولار وبحصة 4.5% ثم تونس في المرتبة الخامسة بقيمة 4.1 مليارات دولار وبحصة 4%، ثم الجزائر في المرتبة السادسة بقيمة 3.8 مليارات دولار وبحصة 4%، ثم سلطنة عمان في المرتبة السابعة بقيمة 3.5 مليارات دولار وبحصة 3.4%، ثم قطر وليبيا وموريتانيا بقيم محدودة.

وحسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2012 فقد استحوذت الكويت والامارات والسعودية والبحرين على نحو 81 % من اجمالي الاستثمارات خلال الفترة حيث تصدرت الكويت بقيمة 35.4 مليار دولار وبنسبة 34.3 % من الاجمالي تلتها الامارات في المرتبة الثانية بقيمة 25.1 مليار دولار وبحصة 24.3 %، وحلت السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 14 مليارات دولار وبحصة 13.7 % ثم البحرين في المرتبة الرابعة بقيمة 9.3 مليارات دولار وبحصة 9 % ثم قطر في المرتبة السادسة بقيمة 5.8 مليارات دولار وبحصة 5.7 %، ثم الاردن في المرتبة السادسة بقيمة 3.8 مليارات دولار وبحصة 3.7 %، ثم لبنان في المرتبة السابعة بقيمة 3.4 مليارات دولار وبحصة 3.3%، ثم مصر في المرتبة الثامنة بقيمة 2.8مليارات دولار وبحصة 2.7%، ثم بقية الدول بقيم محدودة.

اما على صعيد أرصدة الاستثمارات العربية البينية فقد بلغت من واقع قاعدة بيانات الاونكتاد نحو 53 مليار دولار بنهاية عام 2012. وحسب الدول المستقبلة لأرصدة الاستثمارات العربية البينية بنهاية عام 2012 فقد استحوذت الاردن والبحرين والكويت والسعودية على أكثر من 78 % من اجمالي الاستثمارات. أما حسب الدول المصدرة لأرصدة الاستثمارات العربية البينية بنهاية عام 2012 فقد استحوذت الكويت والسعودية والامـــارات وقطر على أكـثر من 66 % من اجمالي الاستثمارات.